

تشكرا بو وليد

خبرة طويلة ومسيرة حافلة في القطاع الخاص وله بصماته في أكثر من موقع سواء عندما تقلد منصب العضو المنتدب للقطاع النفطي والحكومي في أجيالتي لسنوات الذي نجح فيه باقتدار بعد أن ترك بصمة قبلها وتجربه ناجحة في البترول الوطنية ، كما أسس العديد من المصانع تحت مظلة شركة المعادن خلال رئاسته لها، كما قام أيضا بتأسيس مصنع آخر في الأردن. ولا يمكن أن ننسى جهوده وبصماته في الميدان العام حكوميا خلال فترة عمله مستشارا في مجلس الوزراء وفي هيئة الاتصالات.

اقتصادية

عن الاستمرار في مسؤولياته وفضل تكريس كل جهده ووقته لأعماله الخاصة ونشاطاته التجارية. ودعنا ابو وليد وتمنى للفريق الجديد كل التوفيق، ونحن نبادل نفس الأمانى ونتمنى له النجاح والسداد في مساره ونشاطه الاقتصادي الذي يهواه وندعوه إلى الاستعداد الجيد للمرحلة المقبلة التي يغلطنا جميعا الأمل بأن تشهد مرحلة التحول الكبرى للاقتصاد الكويتي وأن تكون الكويت ورشة عمل اقتصادية على كل المستويات وتزدهر فيها تجاريا وتعود درة الخليج. خالد المطوع من الكفاءات الوطنية والعقليات الشابة الذكية والطموحة المتجددة وصاحب

«من لا يشكر الناس لا يشكر الله»، وانطلاقا من هذا الخلق الذي علمنا إياه رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم وعرفانا بالجميل والدور الذي قام به الأخ والصديق خالد المطوع كشريك مؤسس وداعم للفكرة كان لزاما علينا أن نوجه الشكر والتقدير للأخ بو وليد. مع إعادة ترتيب الأوراق من جديد وإطلاق «الاقتصادية» أثر بو وليد أن يرتاح من مسؤوليات الصحافة وهمومها وشجونها فصدق من قال في وصفها بأنها مهنة البحث عن المتاعب. نظرا للاهتمامات التجارية البحتة وعالم المال والأعمال الذي يستهوي الرئيس السابق لجريدة الاقتصادية الأخ خالد المطوع جاء اعتذاره

50% من المناقصات الحكومية للشركات المدرجة في البورصة

• توزيع عادل نسبيا لثروات المناقصات المليارية

• تكسر عملية الاستحواذ على المناقصات من شركات محدودة

• تشجع مئات الكيانات التشغيلية على الإدراج

كتبه: عبد الله :

1 توسع دائرة الصرف الحكومي وتنعش مختلف القطاعات

2 بديل فعال لتحسين دخل المواطنين وأقل كلفة على المال العام

3 زيادة رقعة المستفيدين من الإنفاق الحكومي يخلق فرص عمل جديدة

• البورصة تعتبر المظلة الوحيدة التي تضمن توسيع المشاركة الشعبية لشريحة واسعة من المواطنين والاستفادة من المناقصات وهذا الخيار أفضل عشرات المرات من الاكتتابات العامة خصوصا وأن عملية الصرف الاستثماري عبر المناقصات عملية مستمرة سنويا وبالتالي ستضمن عوائد موازية للمواطنين ستكون أحد الخيارات الأقل كلفة على الدولة في سياق تحسين المعيشة وبدلا ناجحا لطرح اكتتابات عامة كل عدة سنوات. • نمو أعمال الشركات المدرجة في البورصة سيعزز من القيمة الرأسمالية للسوق ويعزز من وزنها على المؤشرات العالمية ما يصب في رفع نسب السيولة الأجنبية المخصصة لأسواق الشرق الأوسط من صناديق فونسي راسل وMSCI. • ستكون بورصة الكويت فعليا مرآة حقيقية للاقتصاد الكويتي كما هو حال كل الأسواق المتقدمة، فيما الواقع الحالي لا يمكن قياس وضع الاقتصاد من خلال حال البورصة الحالي المتراجع حيث أن عدد كبير من الشركات راكد، فضلا عن أن أسهم قاعدة كبيرة من الشركات أقل من 100 فلس وهي القيمة الاسمية للتأسيس. • توسيع رقعة المستفيدين من المناقصات تنمي حجم الخاص وتخلق منافسة حقيقية تقيد السوق وتعالج بطريق غير مباشر ملفات مثل التضخم وغيره، وينمي حجم السوق وتولد تأسيس كيانات مصرفية جديدة فبدلا من شكوى البنوك من ضيق المنافسة، مع ولادة شركات قطاع خاص جديدة واستفادتها من الإنفاق الحكومي ستنمو أعمالها وتصبح هدف وعميل مميز للمصارف وبالتالي تتسع قاعدة العملاء المؤسسين.

المناقصات كسر الاحتكار الذي تمارسه شركات ومجاميع في ملف المناقصات نتيجة استئثارها بأكثر المناقصات شريحة محدودة جدا من الكيانات تحت مظلتها مئات الشركات التابعة في كل الأنشطة وهي إما تعود مباشرة لملك أو تكون بأسماء شركاء آخرين وفي نهاية المطاف تصب في نفس المجموعة.

الجيل الثاني والنماذج كثيرة في السوق وخارجه. • عملية الإدراج للشركات في البورصة تضمن تقييم عادل للحصص وتمكن الشركاء من التخرج وفق آلية مرنة وسهلة حيث أن هذا التطور سيحول البورصة لوعاء ناجح لتبادل الملكيات ويعيد لها لوظيفتها الفاعلة في الاقتصاد كوعاء تمويلي. • من مميزات توزيع

في إيراداتها وستعكس على توزيعاتها النقدية وأسعار أسهمها. • علما أن تخصيص نسبة 50% من المناقصات الحكومية هي أحد السيناريوهات الذكية والخيارات الناجحة التي تحقق نشاطا اقتصاديا على كل المستويات وستحقق مكاسب عديدة وكثيرة للاقتصاد حيث ستخلق دورة تراثبية من النشاط وفيما يلي مبررات وانعكاسات إيجابية لتطبيق هذا السيناريو العادل في ملف خارطة توزيع المناقصات: عندما يتم تعزيز الأنشطة التشغيلية للشركات المدرجة في البورصة ستكون هناك انتعاشة في أداء السوق وسيتحول الى سوق مالي جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية. • أيضا تعزيز القوة الاستثمارية للشركات عبر توسيع قاعدة المشاركة في المناقصات الحكومية سيكون أولى خطوات التحول إلى مركز مالي من خلال تحويل البيئة الراكدة الخاملة حاليا لسوق نشط متعدد الأدوات الاستثمارية التي لا تنجح في الأساس إلا في سوق نشط وليس كما هو حاله الآن خالي من أية أداة مالية او استثمارية فاعلة. • قاعدة كبيرة من الشركات التشغيلية ستبادر بالتواجد في مقصورة الإدراج للاستفادة من ميزة المشاركة في تنفيذ المناقصات علما أن بإمكان كبرى الشركات العائلية الناجحة التي تعيش على مناقصات الدولة طرح 30% من أسهمها في البورصة والاحتفاظ بنسبة 70% وهي نسبة سيطرة حاكمية. • مبدأ الإدراج في البورصة يحمي حتى الشركات العائلية الناجحة من التفكك ويضمن لها الاستدامة، وهي ميز لا تقدر بثمن مقابل تفكك العديد من الكيانات بعد

تستعد دولة الكويت لأكبر عملية إنفاق استثماري خلال السنوات المقبلة لتضميد «جراح» سنوات مضت على صعيد الملف الاقتصادي، استهلكت فيها البنية التحتية الأساسية وتراجعت فيها كفاءة الكثير من الخدمات والمرافق التي تحتاج تحديثات جذرية. ووفقا للواقع الحالي فإن خارطة التطويرية والتحفيزية للوضع الاقتصادي تحتاج لعشرات المشاريع الكبرى واستكمال أخرى تعثرت في التنفيذ سواء المتعلقة بالطاقة النظيفة وتطوير الموانئ واستكمال ميناء مبارك وكذلك معالجة ملفات الإسكان والصحة والتعليم مروراً باستكمال منظومة التحول الرقمي ومواكبة الذكاء الاصطناعي الذي يحتاج لبنية تحتية وهيئة مختلفة لاحتضان تلك الاستثمارات الذكية. • وقدرت مصادر استثمارية ومالية بأن حجم المشاريع الإيجابية لاستعادة الكويت حيويتها الاقتصادية وإعادتها على طريق المنافسة تتراوح بين 150 إلى 200 مليار دولار أمريكي خلال السنوات المقبلة. واعتبرت المصادر بأن المرحلة الراهنة هي الفرصة الأعمق خصوصا وأن كل الرؤى تصب في اتجاه الملف الاقتصادي ومتوافقة على ضرورة وأهمية المعالجة الجذرية لمعوقات اقتصادية تراكمت على مدار سنوات. • في خضم الاستعدادات التي سيكون من ضمن خطواتها اتخاذ خطوات إصلاحية موازية، ركزت المصادر على ضرورة وأهمية تخصيص 50% من المناقصات للشركات المدرجة في بورصة الكويت كأحد الخيارات المبررة لتحقيق العدالة خصوصا وأن الأغلبية المطلقة من المناقصات تذهب لشركات شخصية في حين أن تخصيص نصيب للشركات المدرجة في البورصة يوسع من قاعدة المستفيدين ويحقق التوازن والعدالة. • وبينت المصادر أن في البورصة نحو 400 ألف حساب لمواطنين وبالتالي فإن استفادة الشركات المدرجة ستعزز

نصيب المشاريع الصغيرة من المفيد اقتصاديا استحداث شريحة من المناقصات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتتوفر لها بيئة النمو وفتح الطريق أمام هذه الكيانات التحول التدريجي إلى مصاف الشركات الكبرى وصولا إلى الإدراج ... ولما لا ؟ • ويجب أن تكون هناك ضوابط واضحة ومحددة لهذا النوع من المناقصات تخلق باب للمنافسة الحقيقية المحفزة على الإبداع حتى تتبع هذه الكيانات أسس العمل الاقتصادي الحصيف، وتكون نواة لهيكل مستدام صلب قادر على الاستمرارية والمنافسة. • علما أن بورصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة قائمة عاجلا أم آجلا.

لذلك هذا المحور يحتاج تعديل مبكر قبل إطلاق ورشة العمل الكبرى المنتظرة. • زيادة الإنفاق الحكومي بطرق ذكية ديناميكية تراعي التوسع في قاعدة المستفيدين ستخلق فرص عمل حقيقية مستدامة خصوصا وأن المرحلة المقبلة مطلوب طلب كبير على الوظائف ومع التحولات العالمية مطلوب الإنتاج وليس تكديس العمالة في وظائف روتينية إدارية غير منتجة.

الاقتصادي ويخلق حالة مشوهة للاقتصاد تطل حتى البنوك حيث أن القروض والتمويلات نجدها مركزة لشريحة محددة هي التي تستأثر بالمناقصات العامة وفي ذلك مخاطر. • في المقابل توسع رقعة المستفيدين من خلال التشجيع على استفادة أكبر قدر من الشركات وحتى الأفراد بطريق غير مباشر من نافذة الشركات المدرجة في البورصة. • المناقصات الحكومية في كل دول العالم أداة مهمة وأساسية للنشاط الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية

الإنفاق العام الذي تنفقه الحكومة على المشاريع الاستراتيجية من خلال المناقصات العامة يجب أن ينعكس على حركة ونشاط الاقتصاد الوطني الكلي ويحقق دورة متكاملة تنعكس على الإنتاجية ويشمل أكبر قاعدة من الكيانات العاملة في السوق ككل بهدف زيادة القدرة على الإنتاجية وإحداث أثر إيجابي برقعة واسعة تضمن نشاط عدد من المراكز التجارية وتكسر الاحتكار. • فيما تركز المناقصات يخل بالتوازن المالي للسوق

هدف الإنفاق تحريك الاقتصاد

سؤال

هل الخدمات المصرفية إجبارية

بنك يفرض بطاقة الدفع المسبق على العملاء !!

كتب المحرر المصرفي :

فوجئ عملاء أحد البنوك بتوقف التطبيق الخاص بالمصرف عن العمل وعدم السماح للعملاء بالدخول لمتابعة أعمالهم عبر الحساب المصرفي على اعتبار أن البنك رفع منذ سنوات شعار الرقمنة والتحول الكامل. وبمراجعة العملاء للمصرف تم إبلاغهم بأن التطبيق معلق لحين إصدار كل عميل بطاقة الدفع المسبق، وهي بطاقة تمنح للعميل يقوم بتعبئتها واستخدامها مقابل سداد رسوم سنوية عليها للبنك بنحو 10 دنانير سنويا.

في الإطار نفسه وفيما يبدو أن تعطيل التطبيقات لم تؤتي بالنتيجة المرجوة فتوقفت كروت الائتمان الخاصة بالعملاء وتم إبلاغهم بأن البطاقة لن تعمل إلا بعد إصدار بطاقة الدفع المسبق أو إغلاق الحساب وسحب الأموال.

لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هل يقبل البنك المركزي بهذا ممارسات تتضمن فرض خدمة إجبارية على العملاء لإصدار

بطاقة برسوم. الأساس في العمل المصرفي هي المنافسة بين البنوك في تقديم الخدمة الأفضل وعلى العميل أن يختار ما يناسبه من الخدمات سواء مجانية أو مدفوعة دون إلزام أو إجبار للعملاء.

أيضا هل هناك موافقة مسبقة من البنك المركزي على فرض البطاقة على العملاء علما أن ما يناسب عميل قد لا يناسب آخر فيما يخص الخدمات المصرفية. الجدير ذكره أن فرض بطاقات على العملاء سابقة تستحق المراجعة من البنك المركزي واتخاذ موقف وقرار خصوصا وأنها ستفتح الباب أمام توجه قد يتحول لنهج من جانب مصارف أخرى.

أيضا ما يناسب عميل قد لا يناسب آخر فيما يخص الخدمات المصرفية علما أن سابقة تعطيل البطاقات هو تجاوز في حق العملاء وتجميد لأموالهم وقد لا يكون لدي البعض بدائل للاعتماد عليها.



هل هناك موافقة مسبقة من البنك المركزي؟

«دلقان» تستهدف شركاء استراتيجيين في «العيد»
• الاستثمارات اشترت نحو 9 ملايين سهم

وتملك مجموعة دلقان وفق آخر إفصاح للشركة يوم الخميس الماضي في رأسمال العيد نحو 64.60 وبحسب مصادر الشركة ستحافظ على ملكية 51% ولن تتراجع عن تلك النسبة مشيرة إلى أن ما فوقها قد يكون محل نقاش وتفاوض لدخول شركاء.

تجدر الإشارة إلى أن شركة الاستثمارات الوطنية كانت أدارت زيادة رأسمال العيد في نوفمبر من العام الماضي في عملية ناجحة، وهو ما يعكس قناعة الشركة بشراء حصة مؤخرًا.

أفادت مصادر استثمارية أن شركة مجموعة دلقان القابضة لديها انفتاح لجذب شركاء استراتيجيين ومؤسسين في رأسمال شركة العيد أحد شركات الأغذية التشغيلية في البورصة. في هذا الإطار أتمت شركة الاستثمارات الوطنية تنفيذ صفقات خاصة بشراء عدد إجمالي أسهم من رأسمال «العيد» بكمية بلغت 9 ملايين سهم موزعة على صفقتين الأولى 8 ملايين والثانية مليون بسعر موحد 175 فلسا للسهم وبقيمة إجمالية تبلغ 1.57 مليون دينار كويتي.

المحكمة ترفض طلب الأولى للاستثمار بشأن التسوية الوقائية

بإخطار الشركة المدينة بالقرار والإفصاح عنه في بورصة الكويت . وعملًا بالمادة 8 من قانون الإفلاس تكون القرارات الصادرة من قاضي الإفلاس سندات تنفيذية وفقا لهذا القانون وتضع عليها إدارة الإفلاس الصيغة التنفيذية وتكون واجبة النفاذ فور صدورها بدون إعلان .

صدر حكم من المحكمة الكلية بمقر إدارة الإفلاس برئاسة قاضي الإفلاس المستشار بندر الظفيري في طلب الدعوى رقم 1/ 2023 تسوية وقائية المقدم من الشركة الأولى للاستثمار ضد 13 جهة وفرد من بينهم شركة الأمان للاستثمار مندمجة مع بيت الأوراق المالية حيث طلبت الأولى التسوية الوقائية على أساس أن لديها نقص في السيولة النقدية نتيجة صدور أحكام ضدها بقيمة 25.28 مليون دينار في حين أن موجودات وأموال الشركة تتجاوز مبلغ الديون. وقررت المحكمة رفض طلب التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة مع حفظ طلب الشركة في السجل الإلكتروني وتم إلزام إدارة الإفلاس

الاختبار الأول للوسيط المؤهل «تم»
من يجتاز ثلاثة بنجاح سيحصل على الترخيص

كتب المحرر الاقتصادي :



وهيئة أسواق المال والبنك المركزي، علما أن التعاون بين «المركزي والهيئة» على أعلى مستوى من المهنية وهناك حرص كبير على نجاح ذلك الملف خصوصا وأنه يصب في خانة تأهيل قطاع الوساطة لصاف الممارسات العالية وبالتالي هي خطوة لصالح السوق المالي الكويتي عموما.

الكفاءة المهنية التي تتمتع بها الجهات الرقابية الممثلة في هيئة الأسواق والبنك المركزي هي رهان النجاح والعبور لهذه التجربة التي أوشكت على الخروج للنور قريبا.

جدير ذكره أن الشركة التي لن تتمكن من الحصول على الترخيص ومواجهة ركب القطاع ستخسر كثيرا من العملاء ولن يكون بمقدورها مواكبة أي أدوات مالية مستحدثة في السوق مما قد يؤدي إلى تأخرها عن ركب الشركات المنافسة، لذلك هناك حرص من الجميع على عبور ذلك التحدي.

أجرت منظومة السوق المالي الاختبار الأول للوسيط المؤهل خلال الفترة الماضية. الاختبار الذي تم يعتبر بمثابة صفحة جديدة ومرحلة فاصلة ومختلفة كليًا ومغايرة عن ما سبق طيلة السنوات الماضية التي شهدت الكثير من التحضيرات والاختبارات والتعاون بين أكثر من طرف.

اختبارات هذه المرحلة جادة وحاسمة ونهاية لا مجال لأي إخفاقات أو تقاعسات أو تأخر خصوصا فيما يخص عمليات ربط الحسابات لكل شركة مع البنك الذي تتعامل معه.

بحسب مصادر متابعه، الرسالة التي وصلت شركات الوساطة من الجهات الرقابية كانت واضحة وشديدة مفادها أن من يجتاز ثلاث اختبارات ناجحة متتالية سيحصل على الترخيص كوسيط مؤهل ومن يخفق سيبقى وسيط عادي.

الاختبارات الحالية تشهد دخول جميع الأطراف والجهات من وسطاء وبورصة ومقاصة وبنوك

فاكس...



مناقصات ميناء مبارك الكبير التنفيذ 30 شهرا والطرح في سبتمبر المقبل



طرحت وزارة الأشغال العامة 9 مناقصات مختلفة الأنشطة وتتعلق بأعمال البنية التحتية ومنطقة ساحات الحاويات والمرافق اللازمة لتشغيل المرحلة الأولى من الميناء، ومنطقة أعمال وصيانة وتجريف مرسى السفن وأعمال تعميق حوض القناة وقناة ربط الميناء بالقناة الملاحية الحالية. وهي خطوة جيدة تؤشر لورشة عمل اقتصادية كبرى ينتظرها القطاع الخاص .

لكن من غير المعقول أن تكون مدة التنفيذ 30 شهرا أي عامين ونصف علما أن منشور الوزارة يشير إلى أن تاريخ الإعلان المتوقع في 1 سبتمبر 2024 وأسلوب التعاقد مناقصة عامة .

العالم يركض ويسارع الخطى المطلوب التحرر من القيود والروتين الذي يعيق هذا المشروع الحيوي والاستراتيجي خصوصا بعد التحالفات الاقتصادية والممرات التي يتم إنشاؤها فالسرعة مطلوبة.

المدد الزمنية طويلة الأجل مطلوب اختصارها لأقل من النصف وتقليل الدورة المستندية.

عامين ونصف للتنفيذ وقد تمتد إلى ثلاث سنوات إذا أخذنا في الاعتبار عمليات التأخير بسبب الأوامر التغييرية أو عدم التزام الماولين لذلك السرعة مطلوبة.

صندوق الأسرار

• ما ذنب مساهمي الشركة في الخيارات غير الجيدة لرئيس مجلس الإدارة للتنفيذي ؟ هذا السؤال يحتاج إجابة من رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات الذي سلم رئيس تنفيذي « الخيط والمخيط » وغاب عن الشركة ثم تفاجئ بأرقام غير صحيحة وأداء سيئ ويعمل حاليا لمعالجة الوضع بالجلوس المباشر مع العديد من قيادات الشركة في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لعل الدرس يكون مفيد !

• هل تم توقيف رئيس مجموعة مدرجة في البورصة ومنعه من السفر على خلفية قضية تزوير كان على وشك البراءة النهائية منها لولا جهود المخلصين وإعادته من جديد لميدان الحساب.

• ألزمت المحكمة الكلية وحدة التأمين بإعادة ترخيص شركة أمان للتأمين التكافلي وجاء في قرار القاضي بأحقية الشركة في ممارسة نشاطها وإدارة أعمالها وأموالها والقيام بالتصرفات التي يقتضيه نشاطها التجاري.

• شركة خدمات كبرى لديها تطور قانوني قريبا الخبر بالتفصيل ما لم تبادر وتفصح في البورصة .

أصبحت من شركات «الذيل»، اللافت أن أتعابه مستحقة وقانونية لكن الرئيس الجديد رفض دون أسباب وقال له حصل عليهم عبر المحكمة، فانتصر القضاء للحق.

• شركة صناعية كبرى اتجهت نحو قطاع التعليم والصحة بقوة مؤخرا تتحالف مع شركة خدمية للتفاوض على شراء حصة أغلبية في شركة صحية تملك مستشفى خاص كبرى.

• بمناسبة المشافي الخاصة قالت مصادر أن طفرة قياسية واستثنائية طرأت على أسعار المستشفيات الخاصة بنحو ضعفين إلى ثلاثة أضعاف بسبب كارت عافية الذي شكل مصدر إيرادي مهم وكبير. وتشير مصادر استثمارية إلى أن أحد المشافي الملوكة من مصرف محلي كانت قيمتها قبل عافية 21 مليون دينار كويتي، فيما وصل تقييمها الحالي بين 70 و75 مليون دينار بأكثر من دينار للسهم.

• استياء بين عدد من الشركات الكبرى بسبب موقف عضو في اتحاد متخصص أغلق الباب أمام مقترحات بعض الشركات ومحاولاتهم مناقشة ملف نسبة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. البعض يحمله المسؤولية وآخرون يعتبرونه ممثل لأطراف أخرى وينفذ توجههم.

• اشترت مجموعة تجارية عائلية كبرى نحو 1000 سهم من شركة استثمارية مدرجة في البورصة بهدف حضور الجمعية العمومية لإثارة البلبلة ومضايقة ملاكها لا أكثر، وأرسلت موظفين من الدرجة الثالثة لم تكن عندهم أدنى فكرة عن البيانات المالية ولا حتى أسئلة مكتوبة للتلاوة. وبدلا من أن يناقشوا رئيس مجلس الإدارة عن تقرير وبيانات السنة المالية 2023 ذهبوا لعام 2022 فكانت تصرفاتهم محل تندر واستغراب لاسيما وهم مندوبو مجموعة تدير مئات الملايين لكن من حسن الطالع أنها مجموعة عائلية وليست مساهمة.

• أغرب تحفظ تم خلال الجمعية العمومية كان على بند عدم صرف مكافأة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023 « حافظين ومبرمجين » مش فاهمين !!

• هل يعقل أن يكون مالك 1000 سهم أحرص على الشركة من مالك 300 مليون سهم؟

• حصل رئيس تنفيذي «عتيق في السوق» من قيادات إدارة الأصول المميزين على حكم نهائي بأتعابه ضد شركة استثمارية كانت تصنف قيادية لكن بعد تغير الملاك



الاستثمارات الوطنية تصارع التحديات لإعادة الثقة وإحياء السوق المالي

- اكتتاب البيوت الاستثمارية القابضة منعطف في الإقبال على الفرص الاستثمارية
- 14 مرة تغطية الاكتتاب حتى الآن والباب مفتوح حتى 2 يونيو
- تحدي في تلبية الطلبات المؤسسية والأفراد وصغار المستثمرين



فهد المخيزيم

بدر الخرافي

خالد الفلاح

كتب بدر العلي :

الاكتتاب مستمر حتى 2 يونيو

عمليا انطلقت عملية الاكتتاب أمام المستثمرين منذ يوم الخميس الموافق 19 مايو 2024 وسيستمر حتى الأحد الموافق 2 يونيو ومن المتوقع إدراج أسهمها في السوق الأول في بورصة الكويت خلال الأسبوع الثاني من يونيو 2024 تقريبا .

المشاريع المتأخرة والمضي قدما نحو التطوير لكثير من المتطلبات سواء البنية التحتية وقطاعات النقل والموانئ والخدمات اللوجستية من التخزين وغيرها، مروراً بالبنية التحتية المتقدمة لقطاعات المعرفة والصحة والتعليم والأدوية والأمن الغذائي والتحول الرقمي والمناخي وسيكون القطاع الخاص صاحب اليد العليا في تنفيذ تلك المبادرات والمشاريع .

بيانات وأرقام ونقاط القوة

مجموعة البيوت الاستثمارية القابضة شركة رائدة إقليمياً في إدارة مجموعة متنوعة من الخدمات وحلول الموارد البشرية المتكاملة مع الخدمات العقارية . تمتلك الشركة نموذج عمل متنوع يوفر حلولاً شاملة للموارد البشرية بالإضافة إلى خدمات الدعم المتواصل للمشاريع من خلال شركة بيت الموارد الكويتي، فضلاً عن خدمات إدارة الممتلكات العقارية بما في ذلك مشروعات البناء والتشغيل والتحويل ومشاريع شراكة بين القطاع العام والخاص مثل مشروع مول تجاري بمدينة المطلاع وسوق المباركية من خلال شركة ريل استيت هاوس. ويوفر نموذج عمل المجموعة المتنوع أساساً قوياً لنمو راسخ مما يجعلها خياراً جذاباً للمستثمرين الذين يسعون إلى فرص استثمارية شاملة .

عملاؤها . إقبال على العائد الجيد المتوقع من هكذا فرص مقارنة بعوائد الودائع المصرفية، حيث أن كل زيادة بنحو 50 فلساً على سعر الاكتتاب البالغ 500 فلساً تمكن المستثمر من تحقيق ربح يصل إلى 10% خلال نحو شهر مقارنة بعائد لا يتجاوز 5% لعائد الوديعة في العام، وحتى هذه النسبة لا تكون إلا لشريحة محددة وليس لكل العملاء بحسب حجم وقوة العمل مالياً.

هدوء ملموس وكبير في سوق العقار وتراجع مستمر لمستويات الأسعار خلق حالة من الترقب وضعف تداولات السوق العقاري دفعت بالمستثمرين نحو البحث عن فرص استثمارية متجددة أخرى في السوق المالي فكان هذا الإقبال على المشاركة في اكتتاب «البيوت».

تجارب وخبرات شركة الاستثمارات الوطنية في إدارة الاكتتابات الجيدة مثل شركة الغانم التي سبق أن قدمتها، وحقق المكتتبين عوائد وأرباح جيدة وأثبتت الشركة كفاءة في الأداء التشغيلي ومنحت المساهمين توزيعات نقدية وجميعها عوامل حفزت المستثمرين على الاكتتاب في الفرص التي تطرحا الاستثمارات. حالة تفاؤل كبيرة بمستقبل الاقتصاد الكويتي لا سيما وأن هناك رغبة مدعومة من القيادة بدعم التنمية ونفض الغبار عن

بعد سنوات من التراجع لإصدارات الطرح الخاص في سوق الكويت نجحت شركة الاستثمارات الوطنية في تقديم فرصة جديدة جيدة للمستثمرين في بورصة الكويت والمهتمين بالاكتتابات سواء الأفراد أو المؤسسات.

شركة مجموعة البيوت الاستثمارية القابضة المعروضة على المستثمرين حالياً من جانب «الاستثمارات الوطنية» التي بالرغم من تسويقها تسويقاً خاصاً فقد بلغت حجم الطلبات قبل إغلاق الباب في 2 يونيو المقبل نحو 14 ضعفاً.

من الجدير ذكره أيضاً أن كمية الأسهم المطروحة للاكتتاب تبلغ 90 مليون سهماً بسعر لن يقل عن 500 فلس بعد تقريبها وفقاً للهامش المتباين بين 480 و500 فلس وهو سعر نسبي ليس بالقليل قياساً إلى أسهم مدرجة في البورصة منذ 20 عاماً وتتداول بسعر أقل من 100 فلس تمثل القيمة الإسمية عند التأسيس، فمؤدج «شركة البيوت» يعكس فرصة استثمارية جيدة تقدمها شركة محل ثقة، في حين أن الشركات التي تتداول تحت سقف الـ 100 فلس تعكس الفشل وسوء الأداء المالي والإدارة، فلا أرباح ولا توزيعات والتعثر يجر تعثر.

لكن ما يمكن التوقف أمامه هو حجم الإقبال الكبير واللافت والذي يعكس عدة معطيات أهمها:

حالة تعطش كبيرة في السوق عموماً للاكتتابات الجيدة حيث يعد أول طرح في بورصة الكويت خلال العامين الماضيين إضافة إلى رغبة المستثمرين في العودة للسوق من بوابة الفرص الموثوقة بعد دروس الماضي. وفرة ضخمة وهائلة للسيولة سواء لدى الأفراد أو المؤسسات يضاف عليها جاهزية المصارف لتقديم التمويل اللازم لكبار

معلومات عن الاكتتاب :

- الحد الأدنى للاكتتاب بالنسبة للمستثمر المؤهل هو مبلغ لا يقل عن 10 آلاف دينار كويتي بناءً على السعر النهائي.
- سيتم الاعلان عن سعر الطرح النهائي بعد انتهاء فترة البناء السعري بتاريخ 6 يونيو.
- تاريخ التخصيص 5 أيام عمل من تاريخ إقفال الاكتتاب.
- تاريخ استرداد الأموال 5 أيام عمل من اعلان نتائج التخصيص.
- رأس مال الشركة المصدر والمدفوع 30 مليون دينار كويتي.
- وفقاً للنتائج المالية المجمعة تبلغ الأصول 135.51 مليون دينار.
- تبلغ الالتزامات 82.31 مليون دينار حسب بيانات 31 ديسمبر 2023.
- بلغت حقوق المساهمين 53.20 مليون دينار .

630 مليون حجم طلبات 14 مرة

حجم الطرح المعروض في اكتتاب شركة البيوت نحو 90 مليون سهم، وبافتراض أن السعر سيكون 500 فلساً فهذا يعني أن 45 مليون دينار هي قيمة الطرح الإجمالية . أما على أساس حجم طلبات قوامها الحالي 14 مرة فهذا يعني أن قيمة تلك التغطية تقدر بنحو 630 مليون دينار كويتي وهو رقم يعكس حجم الرغبة في الفرص الاستثمارية وتعطش السوق .

يضم مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية

خالد الفلاح رئيساً وبدر الخرافي نائباً للرئيس وعضوية كل من أسد الصالح وطيبة القطامي، وفهد المخيزيم عضواً ورئيساً تنفيذياً للشركة.

أرقام عن البيوت الاستثمارية :

1 13.5% نسبة النمو في إيراداتها السنوية خلال آخر عامين

2 مشاريع بقيمة 268 مليون دينار بمتوسط فترة استحقاق أكثر من 4 سنوات

3 مشاريع قيد التنفيذ تزيد على 800 مليون دينار كويتي تقريباً

4 توزيعات نقدية متوقعة بقيمة 10.1 مليون دينار عن عام 2024

5 توزيع ما قيمته 11.1 مليون دينار كويتي عن العام 2025

● تحديثات تشريعية تنتصر لأصحاب الحقوق من المساهمين والمستثمرين

ضمن سياسة التحديث التشريعي المواكب للمغريات وبما يلبي
تطلعات المستثمرين المحليين والأجانب قامت هيئة أسواق المال
ووزارة التجارة والصناعة بالتوافق على مذكرة تفاهم جديدة دخلت
حيز التنفيذ بعد مراجعة لمذكرة سابقة كانت قائمة منذ سنوات .

قبل الدخول إلى التفاصيل حري الإشارة إلى أن هيئة الأسواق ترسخ نموذج ونهج فريد ملخصه « التجدد التشريعي والمواكبة المستمرة للمتغيرات » وهو نهج يستحق التعميم خصوصا وأن العقود الماضية كانت أحد معاناتها الجمود القانوني ومن

لا يتذكر قانون وزارة التجارة القديم الذي كان منذ زمن الروبية واستمر أكثر من 50 عاما حتى تم تعديله وخرج القطاع الخاص معه من عنق الزجاجة في 2016 ببصمة وزير التجارة السابق أنس الصالح.

لحقوق المساهمين ومواد رادعة للتجاوزات

الشفافية في الشركات المدرجة والمشطوبة من الإدراج

لأعضاء الشركات
المشطوبة
الممتنعين عن عقبة
العمومية

في فحص كافة السجلات والبيانات الخاصة بالشركات المدرجة

عن عقوبات وأحكام الأطراف الخاضعين لرقابة الهيئة والوزارة

الأسواق أصيلة بشأن أعضاء مجالس الإدارات في الشركات



إلغاء أو وقف الترخيص
للأشخاص المرخص لهم

- للهيئة إلغاء الترخيص الممنوح للشخص المرخص له لممارسة نشاط أوراق مالية في الأحوال المقررة قانوناً وفقاً للقواعد والإجراءات المعتمدة لديها.
- في حالة إلغاء الترخيص تقوم الهيئة بإخطار الشخص المرخص له والوزارة لإكمال شؤونهما وفقاً لأحكام القانون.
- تتولى الوزارة إخطار الشخص المرخص له لاتخاذ اللازم لتحديد موعد الجمعية العامة غير العادية وفقاً للقانون للموافقة على إلغاء الأغراض المرتبطة بالترخيص الممنوح من عقد التأسيس والنظام الأساسي ومن ثم التأسيس بذلك بالسجل التجاري لدى الوزارة.

● تقوم الوزارة بنشر محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم).

إلغاء ترخيص الهيئة بناءً على طلب الشخص المرخص له:

- يقدم الشخص المرخص له طلب إلغاء الترخيص وفقاً لضوابط والإجراءات المعمدة لدى الهيئة.
- تتخطر الهيئة الشخص المرخص له المتقدم بطلب إلغاء الترخيص سواء بالرفض أو بالموافقة المبديّة.
- في حالة الموافقة المبديّة، تبت الهيئة في طلب إلغاء الترخيص خلال شهرين من تاريخ استلامها

هذا الطلب مستوفياً جميع المعلومات والمستندات، وذلك بعد قيام الشخص المرخص له بتعديل عقد الشركة بإلغاء الأضرار المقدم بشأنها طلب إلغاء الترخيص وتزويد الهيئة بالتالي:

- محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية مصدق من الوزارة.
- ما يفيد التأشير بالسجل التجاري بالتعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي.
- تحضر الهيئة الوزارة ومقدم طلب إلغاء الترخيص بقرارها المتعلق بالبث في هذا الطلب، وفي حالة الرفض يتعين أن يكون القرار مسبباً.

**ترشيح أعضاء مجلس الإدارة
للشخص المرضع له :**

وفقاً لأحكام قانون الهيئة
ولاختصاص التنفيذية وتعديلاتهما
فإنه يتوجب على الشخص المرضع
لعضوية مجلس إدارة الشخص
المرخص له (سواءً بصفته
الشخصية أو ممثلاً عن شخص
اعتباري الحصول على موافقة
الهيئة للترشح وفقاً للأكلية المعتمدة
لدى الهيئة بشأن تقديم طلب
الترشح والتسهيل لعضوية مجلس

إدارة الشخص المرخص له، وذلك قبل عرض تلك الترشحات على الجمعية العامة لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو انتخاب رئيس أو عضو أو أكثر لأي سبب كان سواء كانت دعوة الجمعية العامة من قبل مساهمي الشخص المرخص له أو من قبل مجلس إدارته، وبناءً عليه تقوم الوزارة بما يلي:

- التحقق من حصول المرشح على موافقة الهيئة لترشحه بصفته الشخصية أو بتمثيله لشخص اعتباري، على أن تقوم الهيئة بتحديد الشخص الاعتباري الذي يمثلته المرشح عند إصدار كتاب الموافقة على الترشح لعضوية مجلس الإدارة.
- الامتناع عن تحديد موعد انعقاد الجمعية العامة للشخص المرخص ما لم يقدم الشخص المرخص له ما يؤكد حصوله على الموافقة على الترشح لعضوية مجلس الإدارة من الهيئة.
- التحقق من أسماء أعضاء مجلس الإدارة المرشحين المعتمدين من الهيئة قبل التأشير بذلك وإصدار شهادة لمن يهيمه الأمر بأسماء أعضاء مجلس الإدارة مطابقاً للأسماء المذكورة في كتاب الموافقة على الترشح لعضوية مجلس الإدارة الصادرة

من قبل الهيئة.

- يجب أن تتضمن شهادة لمن يمهه الأمر اسم الشخص الاعتباري الذي يمثله العضو في حال كان العضو ممثلاً لشخص اعتباري، فضلاً عن بيان فترة عضوية مجلس الإدارة، وذلك بتحديد تاريخ البداية والنهاية.
- في حالة تعيين أحد أعضاء مجلس الإدارة لشغل منصب الرئيس التنفيذي، تقوم الوزارة بالتحقق من اسم الرئيس التنفيذي المعتمد من الهيئة قبل التأشير بذلك وإصدار شهادة لمن يمهه الأمر.

● إخطار الهيئة عند استبعاد لأي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشخص المرخص له خلال إجراءاتها، مع ذكر أسباب استبعاد ذلك العضو، وذلك خلال مدة أقصاها خمسة أيام عمل.

● إخطار الهيئة عند استبعادها لأي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشخص المرخص له في حال مخالفته للمادة رقم 197 من قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 الخاصة بالجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين، وذلك خلال مدة أقصاها خمسة أيام عمل.

● والهيئة أن تطلب من مجلس إدارة الشخص المرخص له تنحية

أي من أعضاء مجلس الإدارة إذا فقد أثناء توليه أحد الشروط التي تطلبها الهيئة أو إذا رأت أن في هذا الإجراء الحفاظ على سلامة أموال المتداولين أو الصالح العام للشخص المرخص له، وإذا لم تتم التتبعية كان للهيئة أن تصدر قراراً مسبباً باستبعاد أو إيقاف أي من أعضاء مجلس الإدارة من عمله، وتقوم الهيئة بإخطار الوزارة بقرارها وأسبابه.

تصفية شخص مرخص له

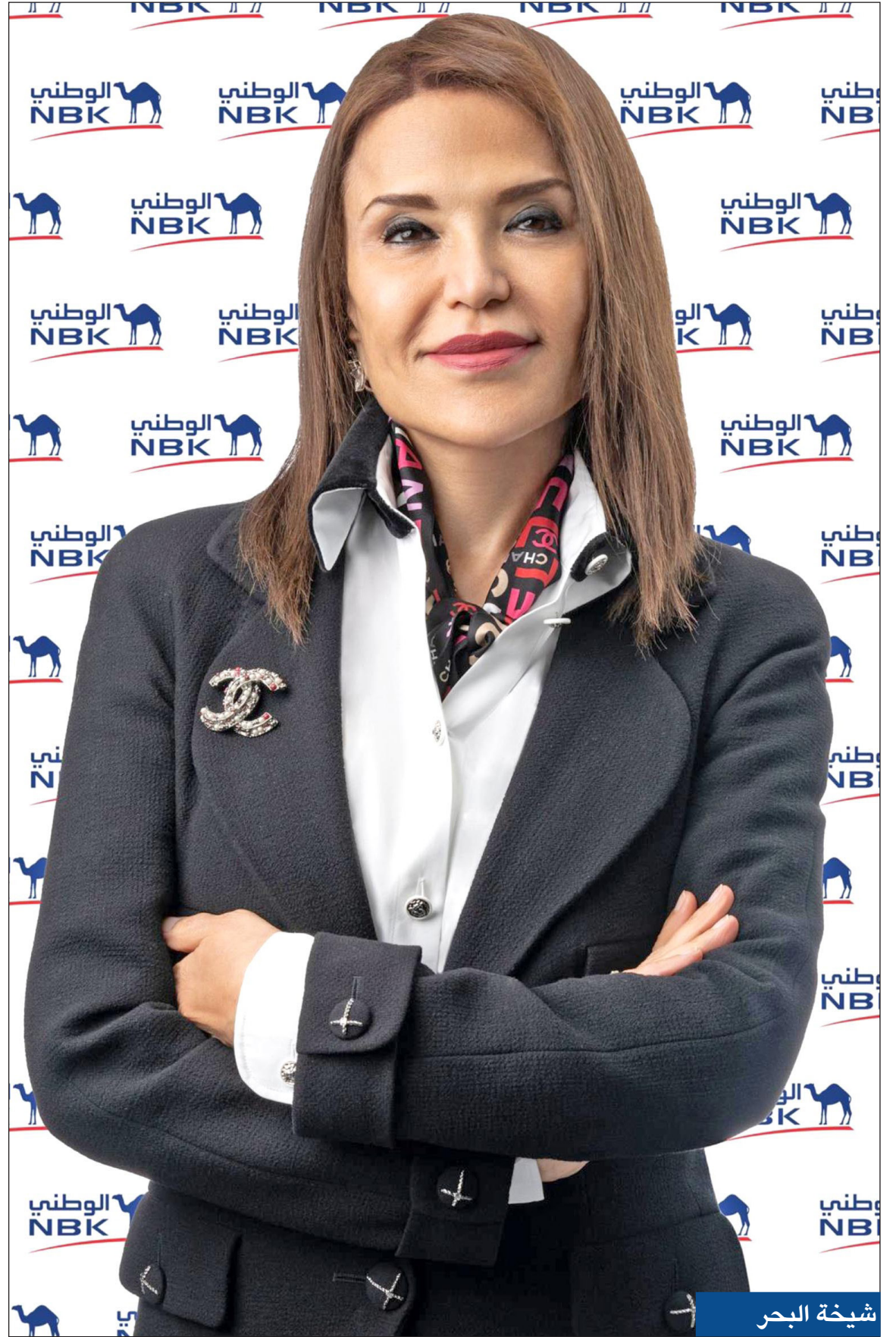
تقوم الوزارة والهيئة بتحديد الإجراءات المشتركة وإصدار التعليمات اللازمة لتصفية الشخص المرخص له، على أن تغطي الإجراءات وبحد أدنى التالي:

- توجيه الشخص المرخص له بالتقدم للهيئة لطالب إلغاء ترخيص أنشطة الأوراق المالية وطلب تعيين مصف (بحسب الأحوال) وتعديل القيد في سجلات الهيئة.
- في حال البت في طلب الشخص المرخص له وبعد استكمال مقدم الطلب للإجراءات المعتمدة بشأن إلغاء الترخيص وتعيين المصفي الخاصة بالهيئة، تقوم الهيئة بموافاة الوزارة بنسخة من كتابها الصادر المقدم

بنسبة نمو قياسية بلغت 96.32%

بنك الكويت الوطني - مصر يحقق
1.28 مليار جنيه مصري

ياسر الطيب



شيخة البحر

الطيب:

ننطلق بقوة نحو التوسع في خدماتنا ومنتجاتنا الإلكترونية لتعزيز الميزة التنافسية للبنك

نعمل على تعزيز موقعنا في قطاعي الشركات والتجزئة المصرفية على حد سواء

التمويل المستدام من أولوياتنا ونتوسع فيه لمواكبة التوجه العالمي للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

مستثمرون في مواصلة الأداء القوي وتحقيق معدلات نمو تفوق التوقعات في كافة المؤشرات المالية

البحر:

نتائج الأعمال القياسية للوطني - مصر تركز إلى أداء تشغيلي قوي في قطاعات أعمالنا

نتطلع لزيادة حصتنا السوقية وتطوير المعاملات المصرفية وتحسين جودتها لتلبية الطلب المتنامي

الاقتصاد المصري واحداً من أكبر اقتصادات المنطقة ويتمتع بإمكانات وفرص كبيرة للنمو

تحديث البنية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات جعلت من الوطني - مصر منافساً قوياً في السوق المصري

• تعادل 11.71 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية للربع الأول 2024



من خدمات ومنتجات متطورة تناسب كافة شرائح العملاء وأنماط حياتهم المختلفة وبما يأصل لديهم مفهوم البنك الواحد الذي يفي بكل احتياجاتهم ومتطلباتهم المالية، هذا إلى جانب الاستمرار في خطة التوسع الأفقي بافتتاح فروع جديدة تغطي أهم المدن والمحافظات المصرية.

وأضاف الطيب « نسعى جاهدين إلى دعم ومساندة التوجه العالمي نحو التمويل المستدام والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ودعم كافة المشاريع صديقة البيئة التي تحقق الاستدامة وتعتمد بشكل أكبر على الطاقة المتجددة ودراسة الحلول المتاحة للحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية وتقليل حجم الانبعاث الكربوني، ذلك أن التمويل المستدام أصبح من أهم الوسائل والأدوات التي تدعم وتحافظ على الاستقرار المالي على المدى الطويل».

كما قال الطيب «إدراكاً منا لأهمية الوسائل التكنولوجية والقنوات الإلكترونية وما لها من دور كبير في القطاع المصرفي لتعزيز الميزة التنافسية بين البنوك، فقد استمر البنك في دعم خدماته الإلكترونية وتحفيز العملاء على توسيع مظلة استخدامهم في الدفع، وذلك تماشياً مع السياسة العامة للدولة والبنك المركزي المصري في هذا الصدد لدعم الشمول المالي ودمج فئات جديدة من العملاء في المنظومة المصرفية الرسمية للدولة للمساهمة في التحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على النقود».

كبيرة وجعلت من البنك منافساً قوياً في السوق المصرفي المصري في ظل الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية ونمو معدلات الشمول المالي».

من جهته، قال نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الكويت الوطني - مصر ياسر الطيب: «إن قوة نتائج أعمال البنك بصورة فاقت كل التوقعات والمستهدفات لتلك الفترة من العام، تعكس قدرة نموذج أعمالنا على مواصلة النمو على الرغم من كل تحديات السوق الاستثنائية محلياً وإقليمياً بل وعالمياً».

وأشار الطيب إلى أن أعمال بنك الكويت الوطني - مصر تنمو بشكل متوازن على مستوى كافة الأنشطة وقطاعات الأعمال بالبنك مع الحفاظ على معدلات الكفاءة ونسبة المخاطر بما يتناسب مع هذا النمو ويحقق استدامة الأعمال ورضاء العملاء على حد سواء، وذلك بفضل السياسة الحكيمة التي ينتهجها البنك ونموذج أعماله الحضيف القادر على تلبية احتياجات العملاء وتنويع مصادر الدخل والتي تأتي بشكل متوازن من العمليات الائتمانية من خلال قطاع الشركات حيث تضم محفظة البنك الائتمانية تنوعاً كبيراً في الشركات التي يتم التعامل معها سواء كانت شركات كبيرة أو متوسطة وصغيرة، وذلك جنباً إلى جنب مع قطاع التجزئة المصرفية الذي تنامي دوره في البنك بشكل كبير والذي نسعى إلى تعزيز موقعنا فيه بصورة أكبر بما نقدمه

وأفادت البحر أن مصر تشكل أحد أبرز الأسواق الاستراتيجية لنمو أعمال المجموعة والتي تعتبرها دائماً السوق المحلي الثاني لها، حيث أصبح للبنك «وهو أكبر الاستثمارات الكويتية على الأرض المصرية» بصمة واضحة كونه أحد أسرع البنوك نمواً داخل القطاع المصرفي المصري، وهو ما تعكسه المؤشرات المالية ونتائج الأعمال القياسية التي حققها البنك لاسيما في السنوات الأخيرة.

وأضافت البحر أن مصر تمثل سوق نمو رئيسية واستثمار استراتيجي للمجموعة على المدى الطويل ونحرص على مواصلة التوسع فيها، ذلك أن عمليات البنك في مصر لا تزال واحدة من أكثر العمليات ربحية في المجموعة حيث تتمتع بأعلى معدلات العائد على حقوق المساهمين والأصول.

وأكدت البحر أن استمرار توسع الميزانية ونمو كافة المؤشرات المالية للبنك يؤكد نجاح إستراتيجية تنويع الأعمال والإسراع بالتحول الرقمي بهدف زيادة الحصة السوقية للبنك خاصة على صعيد خدمات التجزئة المصرفية في أكبر سوق بالمنطقة من حيث عدد السكان.

وأكدت البحر: «نعمل على تحسين جودة خدماتنا وزيادة بصمتها الجغرافية والوصول إلى مزيد من شرائح العملاء المتنوعة مستفيدين من التطور اللافت الذي يشهده البنك على صعيد تطوير وتحديث البنية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والقنوات الإلكترونية والتي شهدت قفزة

القروض والتسهيلات الائتمانية 86.14 مليار جنيه مصري في نهاية الربع الأول من عام 2024 مقابل 76.06 مليار جنيه مصري في نهاية عام 2023 بنسبة نمو 13.25% متضمنة زيادة رصيد القروض والتسهيلات بالعملات الأجنبية بنسبة 45.5% متأثرة بالارتفاع في سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري.

وزادت ودائع العملاء لتصل إلى 126.73 مليار جنيه مصري في نهاية الربع الأول من عام 2024 مقابل 105.93 مليار جنيه مصري في نهاية عام 2023 بنسبة نمو بلغت 19.64% متضمنة زيادة رصيد ودائع العملاء بالعملات الأجنبية بنسبة 52.1% متأثرة بالارتفاع في سعر الصرف، وارتفع معدل العائد على متوسط الأصول ليصل إلى 3.6% خلال الربع الأول من عام 2024 مقابل 2.5% خلال نفس الفترة من عام 2023، كما ارتفع معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ليصل إلى 33.6% خلال الربع الأول من عام 2024 مقابل 23.7% خلال نفس الفترة من عام 2023.

وتعقيباً على نتائج الأعمال قالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني - مصر شيخة البحر: «واصل بنك الكويت الوطني - مصر خلال الربع الأول من عام 2024 تحقيق أداء تشغيلي قوي في قطاعات أعماله الرئيسية، وذلك على الرغم من مشهد الاقتصاد الكلي المليء بالتحديات».

حقق بنك الكويت الوطني - مصر أرباحاً صافية قدرها 1.28 مليار جنيه مصري (ما يعادل 11.71 مليون دينار كويتي) خلال الربع الأول من عام 2024 مقابل 652 مليون جنيه مصري (ما يعادل 6.88 مليون دينار كويتي) خلال نفس الفترة من عام 2023 بنسبة نمو بلغت 96.32%.

وارتفع صافي إيرادات النشاط إلى 2.75 مليار جنيه مصري خلال الربع الأول من عام 2024 مقابل 1.85 مليار جنيه مصري خلال نفس الفترة من عام 2023 بنسبة نمو بلغت 48.6%، كما زاد صافي الدخل من العائد إلى 2.37 مليار جنيه مصري خلال الربع الأول من عام 2024 مقابل 1.54 مليار جنيه مصري خلال نفس الفترة من عام 2023 بنسبة نمو 53.90%.

من جهة أخرى، ارتفع صافي الدخل من النشاط (بخلاف العائد) إلى 382.67 مليون جنيه مصري خلال الربع الأول من عام 2024 مقابل 321.64 مليون جنيه مصري خلال نفس الفترة من عام 2023 بنسبة نمو 18.97%، وانخفضت نسبة التكلفة إلى صافي إيرادات النشاط من 37.51% خلال الربع الأول من عام 2023 إلى 26.15% خلال نفس الفترة من عام 2024.

ونما إجمالي أصول البنك إلى 155.56 مليار جنيه مصري خلال الربع الأول من عام 2024 مقابل 130.61 مليار جنيه مصري في نهاية عام 2023 بنسبة نمو بلغت 19.10%، فيما بلغ إجمالي رصيد

بصمة «البنك الوطني» للمسؤولية المجتمعية... غير مسبوقة

• قدم 28 مليون دينار كويتي في العام 2023
• المساهمة تفوق أرباح 3 بنوك مدرجة للربع الأول 2024



بلغت قيمة الاستثمارات والمبادرات التي أنفقتها بنك الكويت الوطني ضمن مسؤوليته الاجتماعية أكثر من 28 مليون دينار خلال العام 2023 وهو ما يناهز 92.5 مليون دولار أمريكي.

وتعتبر بصمة البنك الوطني في ملف المسؤولية المجتمعية الأكبر والأكثر إفادة للمجتمع وهي بصمة غير مسبوقة نظرا لقيمة الأثر في المجالات التي يوجه فيها المصرف إنفاقه واستثماراته.

من أعظم بصمات بنك الكويت الوطني التي يتميز بها وتأتي ترجمة لتميزه المصرفي، بصمته الرائدة في مجال الرعاية الصحية للأطفال، حيث سبق أن دشّن مشروع توسعة ضخمة لمستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال وزراعة الخلايا الجذعية والذي تقدر تكلفته بنحو 13 مليون دينار كويتي وعلى مساحة 8 آلاف متر بعد موافقة مجلس الوزراء على قبول التبرع المقدم من البنك لتمويل مشروع التوسعة.

اللافت في الأمر أن مستوى الطموح في مشاريع البنك الوطني المجتمعية لا يقل عن طموحاته في الجوانب الاقتصادية والمصرفية، فقد أكد نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الوطني عصام الصقر أن «الوطني» اتخذ خلال السنوات الماضية خطوات هامة على صعيد تحويل المستشفى الى أحد أفضل المراكز الإقليمية في علاج الأطفال الذين يعانون من أمراض مستعصية منها إنشاء وحدة العلاج بالخلايا الجذعية التي تعد الأولى من نوعها على مستوى الكويت.

والجدير ذكره أن نفقات الوطني المجتمعية البالغة 28 مليون دينار كويتي تزيد بنحو 6 ملايين عن أرباح 3 مصارف مدرجة لفترة الربع الأول من العام الحالي 2024. وقبل أيام في 21 من الشهر الجاري وامتدادا لإسهاماته المميزة، أعلن بنك الكويت الوطني عن مساهمته في تطوير منطقة شرق بالتعاون مع بلدية الكويت وشركة الشعب الوطنية العقارية عبر إنشاء حديقة عامة ومواقف سيارات بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 8 ملايين دينار كويتي.

حيث سيتم تطوير أرض بمساحة تتخطى 12 ألف متر مربع لإنشاء حديقة عامة، تتضمن زراعات تجميلية وساحات عامة ومساحات خضراء إضافة إلى مرافق خدمية وإنشاء مبنى مواقف سيارات عام متعدد الأدوار على جزء من الأرض يوفر ما يزيد عن 1000 موقف سيارة تخدم المنطقة والمباني المحيطة، وذلك بتكلفة إجمالية بقيمة 8 ملايين دينار كويتي تقريبا.

وتنسجم هذه المبادرة مع خطة التنمية الوطنية المستدامة، بما يدعم رؤية دولة الكويت لعام 2035 بأن تكون الكويت مركزا مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، كما أنها تأتي تلبية لدعوة بلدية الكويت مؤخراً للقطاع الخاص بتقديم المبادرات الهادفة لتجميل مدينة الكويت من خلال مجالات مختلفة، منها توفير مواقف سيارات وتطوير المناطق المفتوحة والميادين عن طريق

التخضير والزراعات التجميلية، ومن شأن المبادرة عند اكتمال تنفيذها، أن يكون لها أثر إيجابي بالغ على العاصمة عبر تحقيقها مجموعة من الأهداف، تتضمن :
• توفير مساحات خضراء وزراعات تجميلية، ما سيكون له بالغ الأثر في تحسين البيئة المحيطة وخلق متنفس عام لرواد هذه المنطقة التي تفتقر إلى تنظيم حركة المشاة والخدمات العامة.
• المساهمة في سد النقص الحاد بعدد مواقف السيارات المطلوب توفرها داخل مدينة الكويت، وذلك وفق ما بينته الدراسات المرورية وأوصى به المخطط الهيكلي، خاصة مع وجود مشاريع عمرانية تحت التنفيذ وأخرى مزعم إنشاؤها في مدينة الكويت.
• الحد من الازدحام المروري وذلك استكمالاً للحلول والمقترحات الواردة ضمن الدراسة المرورية المقدمة من مجموعة من شركات القطاع الخاص في المنطقة، والجاري العمل على تنفيذها من قبل الهيئة العامة للطرق.

لم تأتي هذه المبادرة لتؤكد فقط دعم بنك الكويت الوطني لجهود التنمية المستدامة للاقتصاد الكويتي ومساندة الدولة في رؤيتها التنموية، ولكن إنشاء حديقة عامة بما تحتويه من مساحات خضراء يأتي دعماً لخطة العمل المناخي للدولة وحفاظاً على البيئة، وتأكيداً على التزام البنك بدعم المبادرة الوطنية التي أطلقتها الكويت لتعزيز الازدهار البيئي والاجتماعي والاقتصادي بما يتماشى مع تعهد الدولة بتحقيق هدف الحياد الكربوني بحلول عام 2060، بالإضافة إلى أن إقامة مواقف سيارات وفقاً لأحدث المعايير من شأنه أن يساهم في حلحلة بعض المشاكل المرورية التي تعاني منها العاصمة من ازدحام ونقص في مواقف السيارات.

ويضع البنك الوطني المحافظة على البيئة في مقدمة أولوياته في الاستدامة، وذلك ضمن استراتيجيته لدمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في كل أنشطته وأعماله بما يعظم القيمة المضافة لكافة أصحاب المصالح.

بجانب ما سبق فقد أطلق البنك مشروع تطوير الواجهة البحرية لشاطئ الشويخ الذي دخل حيز التنفيذ قبل أشهر بكلفة تبلغ نحو 3 ملايين دينار لتطوير مسافة تصل إلى 1.7 كيلو متر.

فهل تحذو حذوه كبرى شركات القطاع الخاص في توجيه مساهماتها الاجتماعية إلى قنوات مفيدة للمجتمع وتساهم في حل جزء من التحديات، وهو خيار أفضل من دعايات ومساهمات القرقيعان.



السندات الخضراء في الشرق الأوسط : دول تقفز نحو المستقبل وأخرى غائبة عن المشهد

• السعودية والإمارات يدخلان من الباب الكبير بإصدارات قيمتها 15.4 مليار دولار

• المملكة طلبت 5.5 مليار فتلقت طلبات ائكتاب بقيمة 33 مليار دولار

يحظى ملف الحيااء الكربوني باهتمام قادة الدول منذ سنوات وهو ما يمنحه الأهمية القصوى التي يتوجب على كل المؤسسات المالية والنظرية والرقابية سواء البنوك المركزي او هيأت أسواق المال أن

تعمل باقصى درجات الجدية وتمضي بخطى سريعة وتصدر تقارير سنوية عن الإنجازات التي تحققت في هذا الملف خصوصا وأنه يحمل في طياته كثير من المخاطر والتحديات لا سيما على الدول

المنتجة للنفط فهناك مستقبل أكثر تعقيدا للشأن الاقتصادي سواء في ملف المناخ او الذكاء الاصطناعي والرقمنة وهي كلها ملفات متداخلة تزيد المشهد تعقيدا .

وفي الصين ارتفع إصدار السندات الخضراء 28% إلى نحو 98 مليار دولار خلال العام الماضي.

وتوقع التقرير استمرار نمو الإصدارات في الأسواق الناشئة بنحو 7.1% سنوياً حتى 2025 ما يعني أن حجم الإصدارات سيصل إلى نحو 240 مليار دولار.

في سياق التحرك الفعال من كبرى الدول المصدرة والمنتجة للطاقة كالمملكة العربية السعودية فقد نجح صندوق الاستثمارات العامة السعودي من جمع 5.5 مليار دولار من خلال عملية البيع الثاني لسندات خضراء بهدف تمويل مشاريعه الخضراء.

تغطية أكثر من 6 أضعاف

وللثقة في رؤية المملكة العربية السعودية

وفي هذا الصدد زادت إصدارات السندات الخضراء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكثر من الضعف لتصل إلى 15.5 مليار دولار عام 2023 ، لتقودها الإمارات والسعودية وفق مؤسسة التمويل الدولية الذراع الاستثمارية للبنك الدولي فهذا الواقع الجديد الذي يفرض نفسه بقوة يفرز في مسارة بين دول تقفز بقوة نحو مواكبة المستقبل وأخرى لا تعلم شيئاً حتى الآن عن المخاطر التي تنتظرها جراء هذا التأخر والتراجع والتقاعس وستجد نفسها بشكل مفاجئ وسط تحديات جسيمة لفقدانها الإستعداد الجيد والتحضيرات المناسبة تشريعياً او حتى على مستوى تهيئة البنية التشريعية والرقابية .

ونذكرت المؤسسة في تقرير مشترك لها مع شركة أموندي لإدارة الأصول بعنوان السندات الخضراء في الأسواق الناشئة أن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت ثاني أكبر مصدر للسندات الخضراء الأولية في الأسواق الناشئة خارج الصين في العام الماضي.

إصدارات الإمارات

وفي منطقة الخليج تقدمت الإمارات العربية المتحدة الواجحة في ريادة الإصدارات إذ ضاعفتها إلى 8.7 مليار دولار في حين تلتها السعودية إلى 6.7 مليار دولار ليدخلان بذلك من الباب الكبير مبكراً .

وزاد المقترضون في جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا من إصدار السندات الخضراء العام الماضي بنسبة 125%، وإن كان ذلك من مستويات منخفضة إلى 1.4 مليار دولار من 600 مليون دولار عام 2022. إلا أنها مؤشر جيد على ولوج تلك المناطق في مسار عالمي بدأ يأخذ النهج الإيجاري تدريجياً .

وتبرز جنوب إفريقيا كأكثر المصادر أهمية بالمنطقة إذ نجحت في بيع سندات خضراء قيمتها 900 مليون دولار على مدار العام أي بزيادة 58% عن العام السابق .

وبوجه عام ، قد زاد إصدار السندات الخضراء في الأسواق الناشئة بنسبة 34% على أساس سنوي إلى 135 مليار دولار عام 2023، وتجاوزت الفئة الأوسع من السندات العالمية الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة (GSSS) تريليون دولار في العام الماضي ، أعلى مستوى على الإطلاق جرى تسجيله خلال 2021.

ويتوقع التقرير استمرار النمو في إصدار السندات المستدامة في الأسواق الناشئة حتى عام 2025 مع نمو نسبته 7.1% على أساس سنوي لسندات نظام GSSS ونمو بنسبة

طرح سندات خضراء لأول مرة في التاريخ مدتها 100 عام

هشاشة التشريعات وتأخر المبادرات

«التمويل الأخضر لشرق أوسط خالٍ من الانبعاثات» عنوان مكرر منذ سنوات لكن قلة من الدول تعي ما يحمله من مخاطر وتحديات وأخرى يمر عليها مرور الكرام دون فهم لعمق المخاطر والتحديات التي بعضها سيكون قاسياً على بعض الدول خصوصاً احادية الدخل او التي تحتاج إلى اصلاحات كثيرة وبنيتها التشريعية الاقتصادية هشّة واقتصاداتها ضعيفة كونها غير منتجة .

الجهات الرقابية والتشريعية يعتقد أنها أكثر دراية وإطلاعا من غيرها وبالتالي عليها أن تأخذ مبكراً زمام المبادرة وتبدأ مرحلة التحول الفعلي والملموس من بوابة اللوائح التنظيمية والتشريعية حيث أن كل التقارير الدولية تؤشر إلى أن «اللوائح التنظيمية في معظم دول الشرق الأوسط ليس قوية بما يكفي لإجبار البنوك على اتخاذ إجراءات فورية بشأن دعم قضايا المناخ».

أوضحت تقارير متخصصة من كبرى بيوت الاستشارات الرائدة في ملف المناخ والحيااء الكربوني في تقرير لها ، أن البنوك الأكبر في البلدان المصدرة للوقود الأحفوري «عادةً ما تكون أكثر احتكاكاً وتعرضاً لصناعة النفط والغاز والقطاعات الاقتصادية الأخرى ذات الانبعاثات العالية مثل النقل والبناء والبنية التحتية والشحن» باعتبارها قطاعات تشغيلية مدرة لكنها في المستقبل ستحيطها مخاطر وسيكون بشأن تمويلها ضوابط صارمة .

وتتشدد التقارير على أن هناك حاجة لرأس مال صبور وعالي

المخاطر للاستثمار في القطاعات التي تعتمد في مساراتها لإزالة الكربون على التقنيات التي لا تزال في المراحل الأولى من التطوير، مثل الحديد والصلب والنقل البري الثقيل والشحن.

في هذا الاتجاه تقول المدير المفوض والشريك في بوسطن كونسلتينغ ، شيلي ترينش ، إن القطاع المصرفي في الشرق الأوسط يتمتع بفرصة الاستفادة بشكل كبير من تمويل مسار تحول صناعة النفط والغاز وغيرها من القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية إلى اعتماد تقنيات أنظف وأكثر استدامة.

وأضافت ترينش ، « يمكن للجهات التنظيمية وواضعي السياسات مواجهة هذا التحدي من خلال تحديد أسعار الكربون التي تمثل بشكل مناسب تكلفة الغازات الدفيئة ، وخلق حوافز مالية وحوافز أخرى لدعم جهود إزالة الكربون».

وقدم تقرير بوسطن كونسلتينغ عدة توصيات لبنوك وصناديق التنمية في المنطقة لدعم الاستثمارات الخضراء بما في ذلك ، توفير التمويل للمشاريع الخضراء غير القابلة للتمويل من جانب البنوك مع عائدات معدلة أقل مخاطر أو مخاطر استثمارية أعلى ، وتعزيز استثمارات رأس المال الخاص في المشاريع الخضراء من خلال تحسين عوائدها المعدلة حسب المخاطر باستخدام الأدوات المختلفة لتخفيف المخاطر.

كما طالب التقرير بتسخير الخبرات لتقديم الدعم والمشورة لواقعي السياسات والهيئات التنظيمية فيما يتعلق بالإصلاحات اللازمة لتوسيع نطاق تمويل مشاريع التصدي للتغير المناخي.

الشال

ALSHAL

- 
- «مجموعة الصناعات الوطنية القابضة» في المرتبة الثالثة بنحو 29.5 مليون دينار كويتي، واحتلت شركة «الاتصالات المتنقلة (زين)» المرتبة الرابعة بنحو 29.2 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 17.2 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت شركة «الأنكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات» أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 3.9 مليون دينار كويتي، تلتها شركة «مجموعة عربي القابضة» بنحو 3.5 مليون دينار كويتي.
- التداول في بورصة الكويت**
- أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول للسوق الرسمي للفترة 2024/01/01 إلى 2024/04/30»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 58.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (36.6% للفترة ذاتها 2023) و 58.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة
- وتأتي، أي ربحية أو ما، أي أن نتائجها 40 شركة 22 منها، بينما سائرها أو سائرها. وفي 487.4 بو 64.7% الشركات الكويتية» تي، وجاء نسبة الثانية وشركة
- م تعلن
- 13

وزادت 10 قطاعات من أصل 13 قطاعاً نشطاً من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء الربع الأول من عام 2023، وانتقل قطاع من الخسائر إلى الربحية، بينما تراجع أرباح قطاعين. أفضلها أداءً مطلقاً كان قطاع البنوك الذي حقق أرباحاً بنحو 411 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 385.4 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع مطلق بنحو 25.6 مليون دينار كويتي. ثانياً قطاع الخدمات المالية بتحقيقه أرباحاً بلغت نحو 111.3 مليون دينار كويتي مقابل نحو 65.8 مليون دينار كويتي، أي مرتفعاً بنحو 45.5 مليون دينار كويتي. تلاهما في الارتفاع، قطاع العقار الذي زاد أرباحه

نسبة من الإجمالي		التغير		أرباح الشركات المدرجة المشتركة - ألف د.ك		عدد الشركات المعلنة	القطاعات	
2024	2023	%	ألف دينار كويتي	الربع الأول 2024	الربع الأول 2023			
1.7%	0.4%	318.7%	9,528	12,518	2,990	5	الطاقة	1
1.2%	1.2%	3.4%	286	8,822	8,536	2	المواد الأساسية	2
6.5%	6.6%	2.1%	1,007	49,345	48,339	21	الصناعة	3
0.8%	0.5%	50.3%	2,024	6,049	4,025	2	السلع الاستهلاكية	4
0.01%	0.8%	-99.0%	-5,806	59	5,865	1	الرعاية الصحية	5
2.2%	2.0%	11.6%	1,717	16,469	14,752	13	الخدمات الاستهلاكية	6
6.6%	18.1%	-62.4%	-82,763	49,964	132,727	4	الاتصالات	7
0.4%	0.3%	12.1%	303	2,800	2,497	1	المنافع	8
54.5%	52.5%	6.6%	25,609	411,019	385,410	9	البنوك	9
4.1%	3.6%	14.8%	3,940	30,550	26,610	8	التأمين	10
7.3%	4.9%	50.7%	18,388	54,677	36,289	30	العقار	11
14.8%	9.0%	69.2%	45,528	111,355	65,827	44	الخدمات المالية	12
0.0%	-0.01%	133.8%	58	15	-44	1	التكنولوجيا	13
%100	100%	2.7%	19,820	753,643	733,823	141	إجمالي السوق	

• بورصة الكويت محلية بهيمنة تعاملات 84.5% للمستثمرين الكويتين



ما بين نهاية ديسمبر 2022 ونهاية أبريل 2023. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أبريل 2024 نحو 17,798 حساباً أي ما نسبته 4.2% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 17,717 حساباً في نهاية مارس 2024 أي ما نسبته 4.2% من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بارتفاع طفيف جداً بنسبة 0.5%.

في أبريل 2023. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس. وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بنحو 6.3%- ما بين نهاية ديسمبر 2023 ونهاية أبريل 2024، مقارنة بانخفاض أكبر بنسبة 7.3%-

دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المُشتراة نحو 2.0% (2.0% للفترة ذاتها 2023) أي ما قيمته 88.506 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 20.399 مليون دينار كويتي. وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 83.7% للكويتيين، 14.1% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 2.2% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 81.0% للكويتيين، 15.5% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 3.5% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي

صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 73.958 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 15.1% (16.1% للفترة ذاتها 2023) واشتروا ما قيمته 684.082 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 589.724 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 13.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (14.7% للفترة ذاتها 2023)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 94.358 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 2.4% (5.1% للفترة ذاتها 2023) أي ما قيمته 108.906 مليون

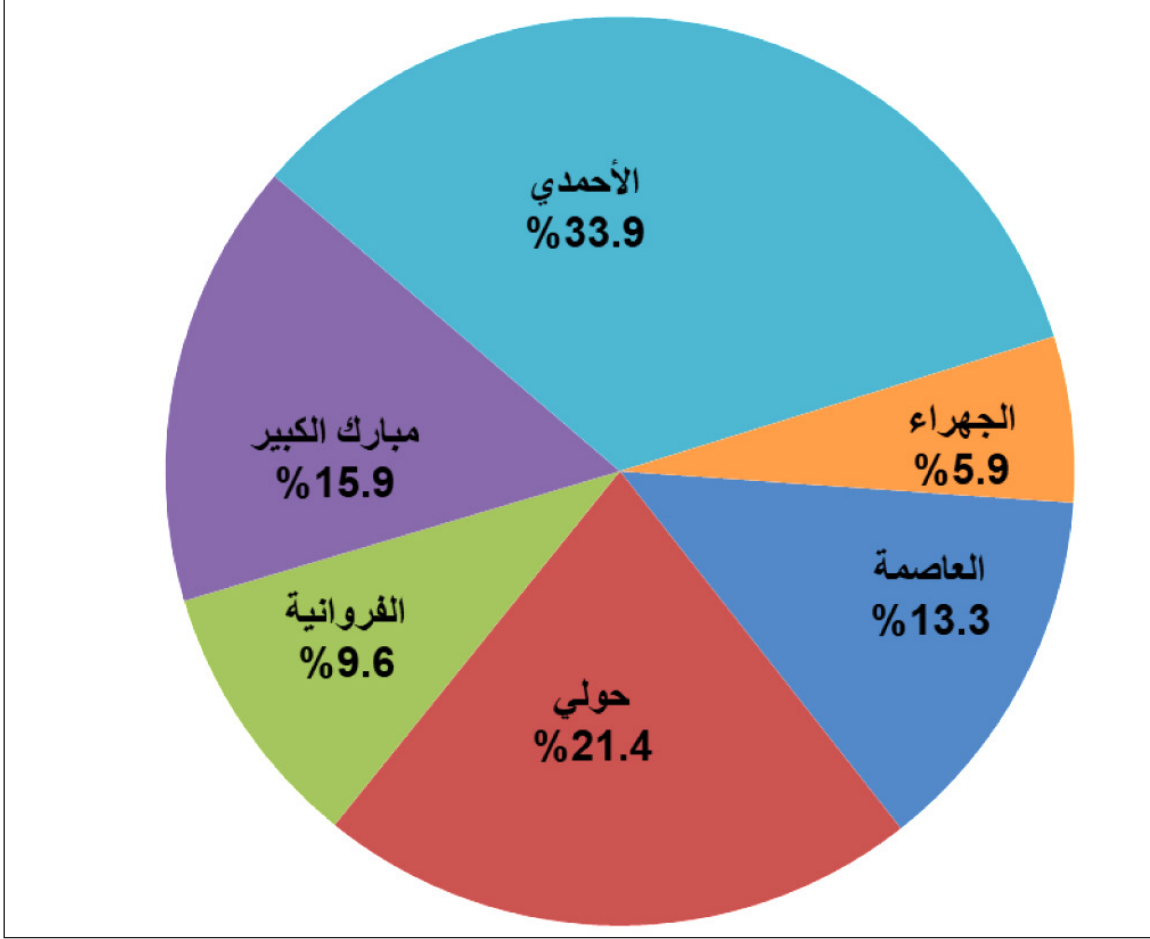
إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (5.4% للفترة ذاتها 2023). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 29.507 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 27.033 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 2.474 مليون دينار كويتي. ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 3.817 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 84.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (80.2% للفترة ذاتها 2023)، في حين اشترى أسهماً بقيمة 3.743 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 82.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (81.9% للفترة ذاتها 2023)، ليبلغ

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 3.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (26.3% للفترة ذاتها 2023) و 3.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (26.4% للفترة ذاتها 2023). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 158.420 مليون دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 152.992 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته شراءً وبنحو 5.428 مليون دينار كويتي. وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى انخفاض أيضاً، فقد استحوذ على 0.7% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (5.8% للفترة ذاتها 2023) و 0.6% من

(36.4% للفترة ذاتها 2023). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 2.640 مليار دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 2.624 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر شراءً وبنحو 15.612 مليون دينار كويتي. وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى ارتفاع، إذ استحوذ على 37.8% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (31.2% للفترة ذاتها 2023) و 37.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (31.8% للفترة ذاتها 2023). وقد باع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.709 مليار دينار كويتي، بينما اشترى أسهماً بقيمة 1.691 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 18.566 مليون دينار كويتي.

سوق العقار المحلي

توزيع الصفقات العقارية على محافظات الكويت



النشاط التجاري بنسبة 192.6% وسيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 60.7%، بينما انخفضت سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 20.7%-.

حققت ارتفاعاً من نحو 126.9 مليون دينار كويتي إلى نحو 174.5 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 37.6% كما أسلفنا. وشمل الارتفاع سيولة

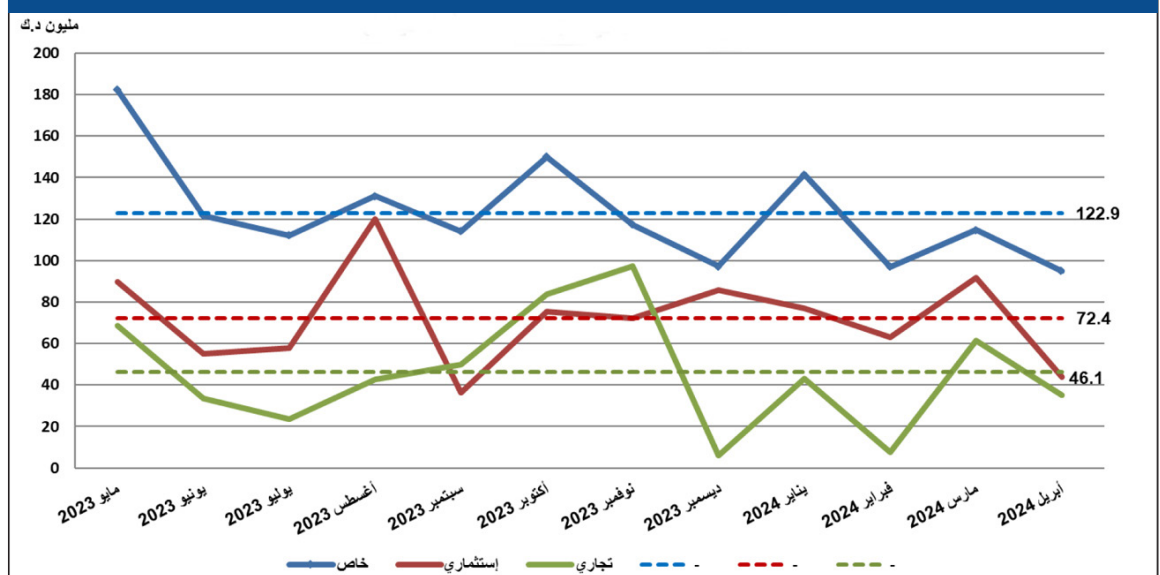
بحدود 35.3%- وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر أبريل بمثلثتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (أبريل 2023) نلاحظ أنها

12 شهراً نحو 72.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات أبريل أدنى بما نسبته 39.1%- مقارنة بمعدل 12 شهراً. وانخفض عدد صفقاته إلى 65 صفقة مقارنة بـ 86 صفقة في مارس، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 678 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 1.1 مليون دينار كويتي في مارس 2024، أي بانخفاض بحدود 36.5%- وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 35.3 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 42.5%- مقارنة مع مارس حين بلغت نحو 61.4 مليون دينار كويتي. وانخفضت نسبة مساهمتها في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 20.2% مقارنة بما نسبته 22.7% في مارس. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال آخر 12 شهراً نحو 46.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات أبريل أدنى بنحو 23.4%- عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 8 صفقات مقارنة بـ 9 صفقات لشهر مارس، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر أبريل نحو 4.4 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل مارس والبالغ نحو 6.8 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض

مقارنة مع مارس عندما بلغت نحو 114.7 مليون دينار كويتي. فيما ارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 54.5% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 42.4% في مارس. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 122.9 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات أبريل 2024 أدنى بما نسبته 22.6%- مقارنة بالمعدل، وربما يستمر ذلك الهبوط بعد الارتفاعات غير المبررة للأسعار في السنوات الأخيرة. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 198 صفقة مقارنة بـ 252 صفقة في مارس 2024، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 480 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 455 ألف دينار كويتي في مارس، أي بارتفاع بحدود 5.5%.

وتشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى انخفاض في سيولة سوق العقار في أبريل 2024 مقارنة بسيولة مارس 2024، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود لشهر أبريل نحو 174.5 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 35.5%- عن مستوى سيولة شهر مارس البالغة نحو 270.5 مليون دينار كويتي، بينما أعلى بما نسبته 37.6% مقارنة مع سيولة أبريل 2023 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 126.9 مليون دينار كويتي. وجاءت جميع تداولات أبريل 2024 عقوداً، حيث بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 271 صفقة. وحصدت محافظة الأحمدى أعلى عدد من الصفقات بـ 92 صفقة وممثلة بنحو 33.9% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 58 صفقة وتمثل نحو 21.4%، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 16 صفقة ممثلة بنحو 5.9%.

قيمة الصفقات العقارية الشهرية ومتوسط التداول لها

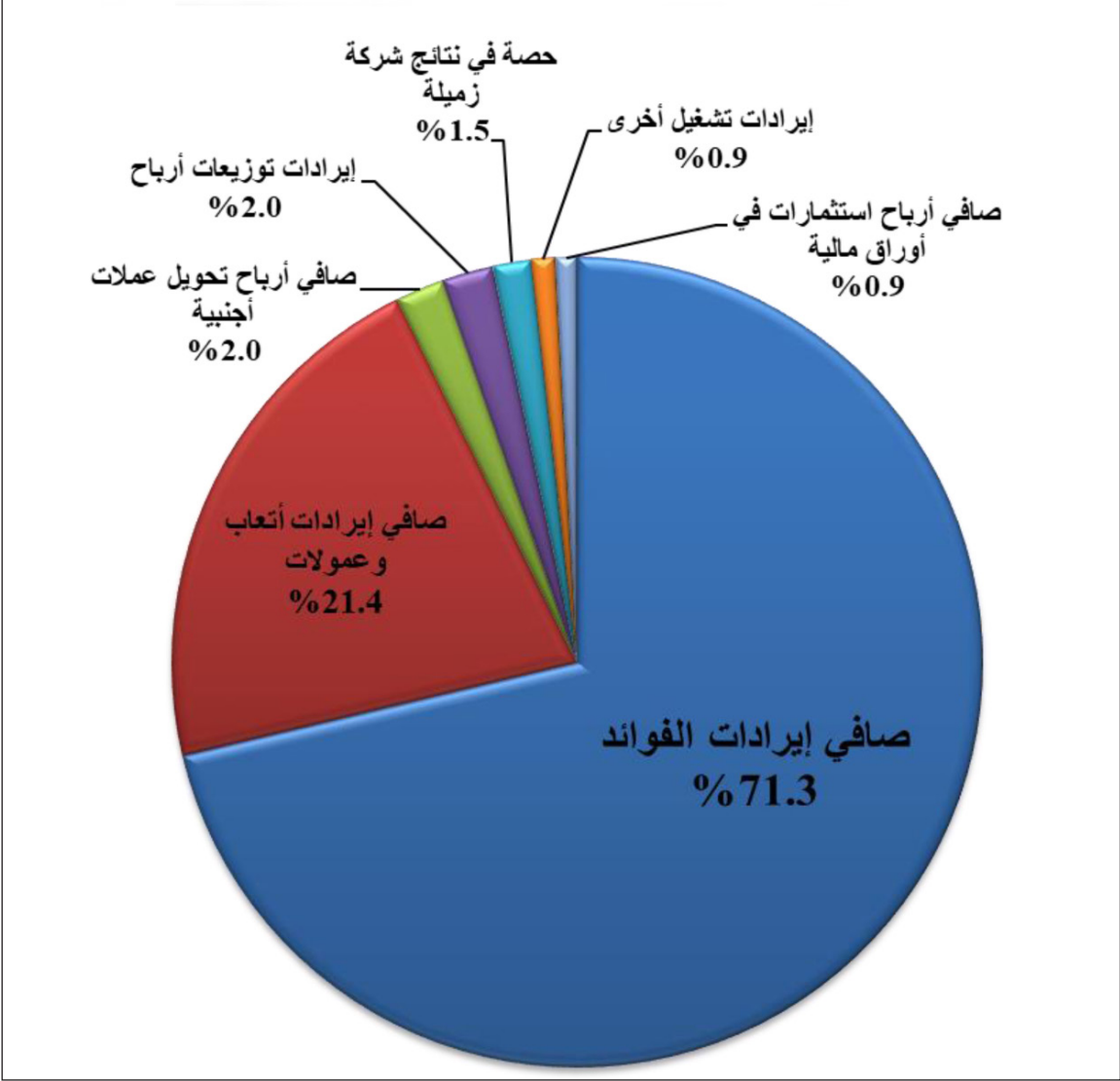




• الإيرادات التشغيلية للبنك الأهلي الكويتي نمت 21 %

• 6.5 مليار دينار إجمالي موجودات البنك بنهاية الربع الأول

إجمالي الإيرادات التشغيلية في الربع الأول 2024



نتائج البنك الأهلي الكويتي – الربع الأول 2024

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ ما قيمته 14.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 3.8 مليون دينار كويتي ونسبته 34.9% مقارنة بنحو 10.8 مليون دينار كويتي عن الفترة المماثلة من العام الفائت. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية للبنك، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بقيمة 9 مليون دينار كويتي أو بنحو 21.0%، وصولاً إلى نحو 51.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 42.9 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 5.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 16.2%، ليبلغ نحو 36.9 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت قيمته 221.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.5% مقارنة بنحو 6.289 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2023، وارتفع بنحو 7.4% أو بنحو 450 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 6.061 مليار دينار كويتي في الربع الأول من عام 2023. وارتفع بند قروض وسلف بنحو 15.7 مليون دينار كويتي وبنسبة 0.4%، ليصل إلى 4.273 مليار دينار كويتي (65.6% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 4.258 مليار دينار كويتي (67.7% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية العام الفائت، وحقق ارتفاعاً بنحو 254.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 6.3% عندما بلغ نحو 4.019 مليار دينار كويتي (66.3% من إجمالي الموجودات) مقارنة بالربع الأول من عام 2023. وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلف إلى إجمالي الودائع نحو 82.5% مقارنة بنحو 80.2%. وسجل بند نقد وأرصدة لدى البنوك ارتفاعاً بلغت قيمته 217.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 31.4%، وصولاً إلى 908.6 مليون دينار كويتي (14.0% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 691.4 مليار دينار كويتي (11.0% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2023، وارتفع بنحو 138.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 18.0% مقارنة مع نحو 770.1 مليون دينار كويتي (12.7% من إجمالي الموجودات) للفترة ذاتها من العام السابق. وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات



الخاص بمساهميته (ROE) إلى نحو 9.6% مقارنة بنحو 8.7%. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 24.7% قياساً بنحو 24.3%. وارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.9% مقابل نحو 0.7%. وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) لتصل إلى نحو 6 فلس مقابل نحو 4 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 10.7 ضعف مقارنة مع 21.3 ضعف (أي تحسن)، وذلك نتيجة انخفاض سعر السهم بنسبة 24.6% - مقابل ارتفاع ربحية السهم الواحد وبنحو 50.0%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.0 مرة مقارنة مع نحو 1.3 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 248.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 4.4%، لتصل إلى نحو 5.917 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 5.668 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2023. وارتفعت المطلوبات بنحو 433.7 مليون دينار كويتي أي بنسبة 7.9%، مقارنة مع نحو 5.483 مليار دينار كويتي في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90.9% مقارنة بنحو 90.5%. وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2023. إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين

إجمالي الموجودات) مقارنة بالربع الأول من عام 2023. وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلف إلى إجمالي الودائع نحو 82.5% مقارنة بنحو 80.2%. وسجل بند نقد وأرصدة لدى البنوك ارتفاعاً بلغت قيمته 217.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 31.4%، وصولاً إلى 908.6 مليون دينار كويتي (14.0% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 691.4 مليار دينار كويتي (11.0% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2023، وارتفع بنحو 138.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 18.0% مقارنة مع نحو 770.1 مليون دينار كويتي (12.7% من إجمالي الموجودات) للفترة ذاتها من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات

البيان	2024/03/31		2023/03/31		التغير	
	(الف دينار كويتي)		(الف دينار كويتي)		القيمة	%
مجموع الموجودات	6,511,151		6,061,214		449,937	7.4%
مجموع المطلوبات	5,916,512		5,482,802		433,710	7.9%
مجموع حقوق الملكية	593,515		486,513		107,002	22.0%
مجموع الإيرادات التشغيلية	51,860		42,863		8,997	21.0%
مجموع المصروفات التشغيلية	24,059		20,612		3,447	16.7%
المخصصات	10,591		9,806		785	8.0%
الضرائب	2,574		1,598		976	61.1%
صافي الربح	14,636		10,847		3,789	34.9%
المؤشرات						
**العائد على معدل الموجودات	0.9%		0.7%			
**العائد على معدل حقوق الملكية	9.6%		8.7%			
**العائد على رأس المال	24.7%		24.3%			
ربحية السهم الواحد (فلس)	6		4		2	50.0%
إقبال سعر السهم (فلس)	257		341		84-	24.6%-
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	10.7		21.3			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.0		1.3			

* المؤشرات المالية المنتهية في نهاية مارس 2024 على أساس سنوي.

** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2023 ونهاية مارس 2024.

الاشال

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

البيان	الأسبوع الحادي والعشرون 2024/05/23	الأسبوع العشرون 2024/05/16	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	617.4	621.9	-0.7%
مؤشر السوق العام	7,134.7	7,163.2	-0.4%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	271,458,375	345,413,116	
المعدل اليومي (د.ك)	54,291,675	69,082,623	-21.4%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,659,332,457	1,446,812,524	
المعدل اليومي (أسهم)	331,866,491	289,362,505	14.7%
عدد الصفقات	89,097	80,661	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	17,819	16,132	10.5%

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	31,073,119	11.4%
بنك الكويت الوطني	24,490,891	9.0%
شركة إنوفست (ش.م.ب)	13,791,341	5.1%
شركة الاتصالات المتنقلة	13,661,882	5.0%
بنك الكويت الدولي	13,110,412	4.8%
الإجمالي	96,127,646	35.4%
البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
القطاعات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	91,608,368	33.7%
قطاع الخدمات المالية	76,281,842	28.1%
قطاع العقار	38,386,730	14.1%
قطاع الصناعة	22,984,189	8.5%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	17,044,689	6.3%

الأسبوع الحادي والعشرون 2024/05/23	الأسبوع العشرون 2024/05/16	
10	16	عدد شركات ارتفعت أسعارها
15	10	عدد شركات انخفضت أسعارها
4	3	عدد شركات لم تتغير أسعارها
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال



كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما ارتفع مؤشر كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 617.4 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 4.5 نقطة ونسبته 0.7% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 15.7 نقطة أي ما يعادل 2.6% عن إقفال نهاية عام 2023.

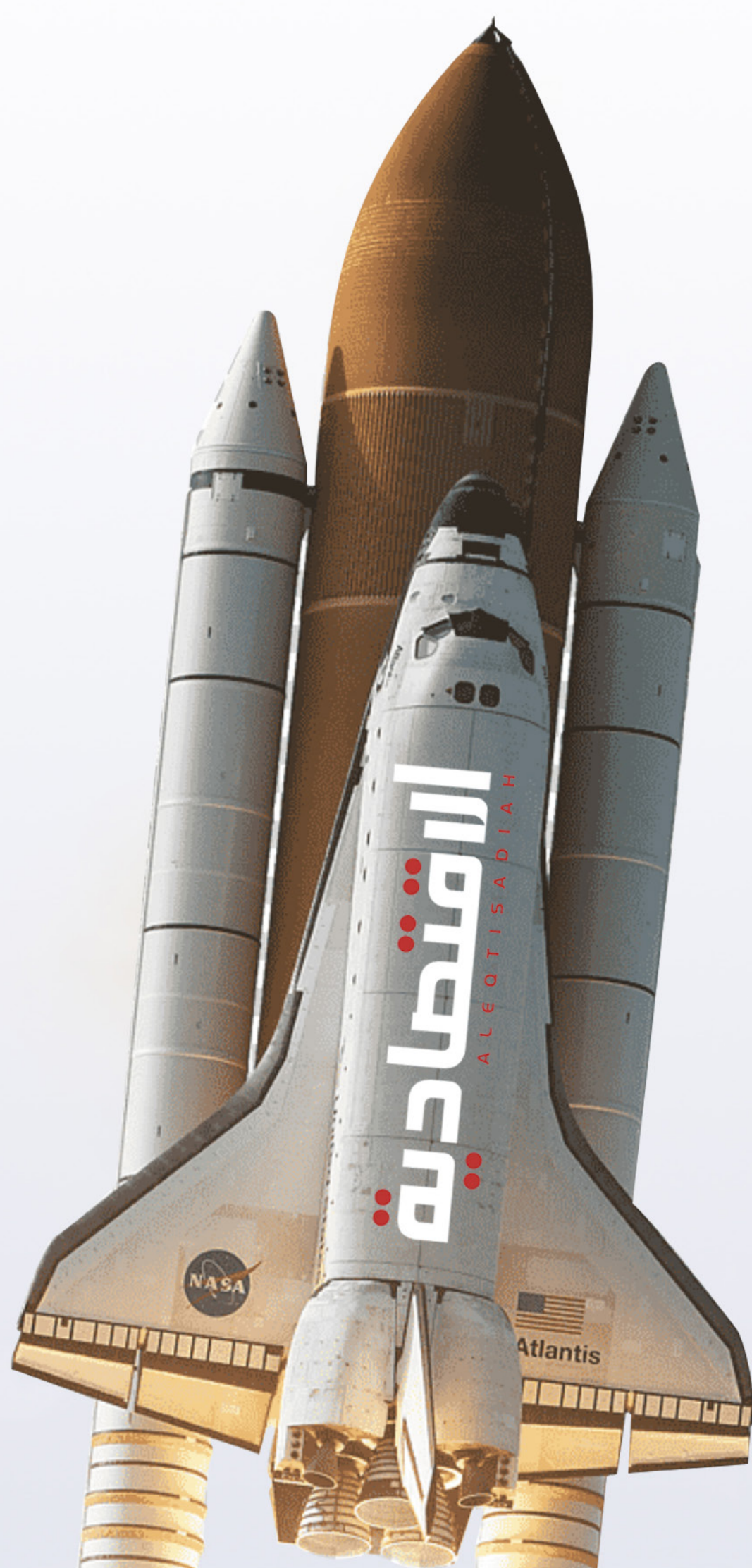
وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت					
إسم الشركة	يوم الخميس 2024/05/23	يوم الخميس 2024/05/16	الفرق %	إقفال 2023	الفرق %
1 بنك الكويت الوطني	728.1	738.5	(1.4)	718.1	1.4
2 بنك الخليج	243.6	244.6	(0.4)	251.8	(3.3)
3 البنك التجاري الكويتي	525.3	515.0	2.0	536.7	(2.1)
4 البنك الأهلي الكويتي	216.5	215.7	0.4	176.6	22.6
5 بنك الكويت الدولي	226.9	218.1	4.0	184.6	22.9
6 بنك برقان	276.6	276.6	0.0	242.8	13.9
7 بيت التمويل الكويتي	3,717.5	3,722.7	(0.1)	3,312.4	12.2
قطاع البنوك	762.4	766.8	(0.6)	720.2	5.9
8 شركة التسهيلات التجارية	124.9	122.7	1.8	114.8	8.8
9 شركة الاستشارات المالية الدولية	954.9	987.9	(3.3)	921.8	3.6
10 شركة الاستثمارات الوطنية	319.6	323.4	(1.2)	300.7	6.3
11 شركة مشاريع الكويت القابضة	428.9	435.9	(1.6)	363.2	18.1
12 شركة الساحل للتنمية والاستثمار	97.7	96.8	0.9	92.8	5.3
قطاع الاستثمار	277.4	280.9	(1.2)	253.9	9.3
13 شركة الكويت للتأمين	116.9	116.9	0.0	103.6	12.8
14 مجموعة الخليج للتأمين	1,674.5	1,674.5	0.0	1,631.1	2.7
15 الشركة الأهلية للتأمين	310.5	296.4	4.8	252.5	23.0
16 شركة وربة للتأمين	176.6	181.6	(2.8)	124.5	41.8
قطاع التأمين	436.9	433.9	0.7	404.6	8.0
17 شركة عقارات الكويت	432.3	438.2	(1.3)	399.2	8.3
18 شركة العقارات المتحدة	123.8	120.3	2.9	113.7	8.9
19 الشركة الوطنية العقارية	334.1	345.1	(3.2)	242.6	37.7
20 شركة الصالحية العقارية	1,958.8	1,985.5	(1.3)	1,818.8	7.7
القطاع العقاري	316.7	321.5	(1.5)	277.4	14.2
21 مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	344.7	331.8	3.9	293.0	17.6
22 شركة أسمنت الكويت	274.4	274.4	0.0	202.0	35.8
23 شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	479.2	488.4	(1.9)	523.6	(8.5)
القطاع الصناعي	279.7	275.8	1.4	255.6	9.4
24 شركة السينما الكويتية الوطنية	881.3	885.1	(0.4)	751.4	17.3
25 شركة أجيلبتي للمخازن العمومية	2,352.9	2,438.6	(3.5)	3,965.7	(40.7)
26 شركة الاتصالات المتنقلة	694.1	734.7	(5.5)	843.9	(17.8)
27 شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	34.7	33.0	5.2	29.6	17.2
قطاع الخدمات	910.9	949.3	(4.0)	1,264.0	(27.9)
28 شركة نقل وتجارة المواشي	90.0	88.3	1.9	81.7	10.2
قطاع الأغذية	436.6	436.2	0.1	434.6	0.5
29 شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	614.4	643.1	(4.5)	699.0	(12.1)
الشركات غير الكويتية	177.0	178.5	(0.8)	181.3	(2.4)
مؤشر الشال	617.4	621.9	(0.7)	601.7	2.6

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

الاقتصادية

تنطلق من جديد



552.73 مليار دولار صادرات الإمارات

تصدرت دولة الإمارات قائمة أكثر الدول العربية تصديراً للسلع والخدمات في العالم خلال عام 2023 وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

وجاءت الإمارات في المركز الأول عربياً، والثامن عشر على مستوى العالم، بكمية صادرات تبلغ 552.73 مليار دولار، تليها السعودية في المركز الثاني عربياً و21 عالمياً بعدما بلغت صادراتها من السلع والخدمات نحو 443.11 مليار دولار.

واحتلت قطر المركز الثالث عربياً و36 على مستوى العالم، بعدما سجلت صادرات

قدرها 161.69 مليار دولار، يليها العراق في المركز الرابع عربياً والـ40 عالمياً، بصادرات تبلغ 124.41 مليار دولار، ثم الكويت في المركز الخامس عربياً و42 عالمياً، بصادرات تصل إلى 110.92 مليار دولار.

بلغت قيمة صادرات الصين ما يقرب من 3.7 تريليون دولار أميركي في عام 2023 ما يجعلها أكبر مصدر في العالم في ذلك العام، والسلع المصدرة الرئيسية للصين هي الإلكترونيات والآلات الأخرى، والسلع المستوردة المهمة هي الإلكترونيات، بما في ذلك الدوائر المتكاملة ومكونات الكمبيوتر الأخرى.

«موديز» تؤكد تصنيف المملكة الائتماني عند «A1» مع نظرة مستقبلية «إيجابية»



غير النفطية، حيث تتميز بدقة ونموذجية تصميمها وتسويقها على مراحل محددة، مما يعزز فعاليتها ويسهل تنفيذها.

ونذكر الوكالة أن النظرة الإيجابية تأتي انعكاساً للإصلاحات والاستثمارات في عدد من القطاعات غير النفطية، والتي ستؤدي إلى انخفاض ملموس في الاعتماد الاقتصادي والمالي على النفط مع مرور الوقت.

كما تطرقت وكالة موديز إلى اقتصاد المملكة المتنامي، وجهود الحكومة في التطوير المؤسسي وتحسين فعالية السياسات، ومركز المملكة المالي القوي والاحتياطات الكبيرة من العملات الأجنبية.

أكدت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» في تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية تصنيفها عند «A1» مع نظرة مستقبلية «إيجابية».

وأوضحت الوكالة في تقريرها بأن تأكيدها لتصنيف المملكة جاء نظيراً لما حققته الحكومة من تقدم ملموس في الإصلاحات الشاملة منذ عام 2016 وفاعلية سياستها المالية وسياسة اقتصادها الكلي. التي كانت داعمة لاستدامة التنوع الاقتصادي.

كما توقعت موديز في تقريرها بأن استمرار تنفيذ المشاريع الكبيرة المتنوعة سيدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

أرامكو تعزز بيع أسهم بقيمة 10 مليارات دولار قريباً

ذكرت وكالة رويترز نقلًا عن مصدرين مطلعين أن ا لسعودية تعزم بيع أسهم في شركة أرامكو بحوالي 10 مليارات دولار.

ووفقاً للوكالة من المتوقع أن يكون الطرح في شهر يونيو على أقرب تقدير، وأشارت وفقاً للمصدرين أن الاستعدادات جارية والتفاصيل قد تتغير.

وأضاف المصدران الأسهم من المقرر إدراجها في السوق ال سعودية على أن يسبقها جولات ترويجية وعملية تسويق ك املة بدلا من طرحها سريعاً على مدار أيام قليلة.



دخل الذكاء الاصطناعي عالم حفارات النفط والغاز، في خطوة من المتوقع أن تحدث نقلة هائلة في عالم الطاقة، وكما شهدنا ثورة في عالم القيادة الذاتية للسيارات، فقد تكون حفارات النفط والغاز، هي التالية.

تضع أدنوك الاماراتية ضمن خططها إنجاز ثلاث صفقات متعلقة بالذكاء الاصطناعي، في خطوة ستؤثر بشكل إيجابي على القدرة التشغيلية، والاستدامة البيئية، وكذلك حماية العاملين

كفاءة، بالإضافة إلى ما يتيح من ميزات قد تحول دون حدوث مشكلات أو حوادث خلال عمليات التشغيل والإنتاج.

داخل المنشآت، حسب والذكاء الاصطناعي من شأنه أن يساعد في تحديد التوصيات للدلالة على أماكن الحفر الأكثر

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

تتسبب العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك سهم في شركة على العقار الكويتي

تتسبب العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك سهم في شركة على العقار الكويتي

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

تتسبب العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك سهم في شركة على العقار الكويتي

تتسبب العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك سهم في شركة على العقار الكويتي